رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى مناظرة الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة

الرباط، 28 محرم 1422ه الموافق 23 أبريل 2001م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى مناظرة الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة، هذا نصها:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى هذه الندوة المخصصة لقطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، اعتبارا للأهمية البالغة التي نوليها لدوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي ولكونه يعد عاملا حاسما من عوامل كسب رهانات التنافسية والتحديث واستقطاب الاستثمار وخلق فرص الشغل، التي ما فتئنا نحرص على تعبئة كل الفعاليات والقطاعات لخوض غمارها في إطار ما نقوده من جهاد اقتصادي واجتماعي.

إن الطابع الاستراتيجي لهذا القطاع في الاقتصاديات الجديدة وللتحولات المتسارعة التي يعرفها والتي تصب كلها في بناء مجتمع المعرفة والاتصال، يحتم علينا تأهيل بلادنا للأخذ بناصية تكنولوجياته الجديدة والاستفادة القصوى مما تتيحه من إمكانات، لإنجاز ما ننشده لشعبنا الأبي من تنمية شاملة تمكن المغرب من التموقع اللائق به في عالم الثورة الرقمية.

وقد كان لوالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، بفضل تبصره وبعد نظره فضل الريادة في ترسيخ قدم المغرب في مجال التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام بحرصه، أكرم الله مثواه، على توفر بلادنا على إطار قانوني متقدم محفز لتحرير الاتصالات اللاسلكية، مما مكن من تفويت الرخصة الثانية للهاتف المنقول في إطار من الشفافية والنزاهة والإنصاف، وكذا إحداثه، نور الله ضريحه، لجهاز وزاري ووكالة متخصصة يعملان تحت إشراف الوزير الأول على تنسيق وضبط وتقنين وتعبئة الأنشطة المندرجة في هذا القطاع.

وقد عملنا جادين على مواصلة هذه السياسة المتفتحة والمتطورة فحرصنا بنفس الوازع من الاستقامة والشفافية على فتح رأس مال اتصالات المغرب لاكتتاب الخواص مما جعل من بلدنا نموذجا يحتذى في هذا المجال.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وإنها لتجربة رائدة تسترعي تفكير المغاربة وتأملهم ليقفوا على ما تميزت به من تحرير موفق للسوق وشفافية في الإطار التنظيمي ومرونة في القوانين ونزاهة في المنافسة، الأمر الذي أتاح لما يقرب من أربعة ملايين من المغاربة أن يستفيدوا خلال فترة ولا تتجاوز سنة ونصف من هاتف نقال يعتبر في قمة ما جادت به التكنولوجيا الحديثة.

وإذا كان ذلك يدل على شيء فإنما يدل على أن مجتمعنا قادر، متى سنحت له الفرصة، على قطع الأشواط واختصار الوقت والمسافات، آملين أن يمتد هذا التطور وهذه المنهجية إلى مجالات أخرى لاسيما مجال تكنولوجية الاتصال والإعلام الحديثة السمعية والبصرية والإنترنيت.

وانطلاقا مما سبق، يتعين أن تنكب هذه الندوة على وضع برنامج متكامل طموح من شأنه أن يعبئ كل ما تزخر به البلاد من طاقات حية وشباب تواق ومتحمس لمواكبة هذا التفاعل مع الثورة الرقمية التي تتمحور اليوم كما ستتمحور غدا حول خدمة الإنسان، هذا الإنسان الذي يعد تكوينه وتأهيله ركيزة أساسية لمواجهة ما يطرحه المجتمع الإعلامي المعرفي من تحديات.

وحرصا منا على إعداد الأجيال الصاعدة لتكون قادرة على التحكم في هذه التكنولوجيات الحديثة واستيعاب ما ينجم عنها من تغيير في أساليب العمل وأنماط العيش والثقافة، فقد جعلنا من التكوين في مجال تكنولوجيات الاتصال والإعلام إحدى الوسائل الأساسية والأهداف المركزية التي يتضمنها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، متطلعين لأن يكون لكل مؤسسة تعليمية من المدرسة إلى الجامعة مركز متعدد الوسائط في أقرب الآجال. كما ينبغي إنشاء مراكز الموارد لإنتاج المواد والمحتويات التربوية المتفاعلة وجعلها رهن إشارة كافة المتعلمين والمتلقين اقتناعا منا بأن تكنولوجية الإعلام تشكل رافدا قويا من روافد التعليم والتعليم الذاتي والتحصيل والتثقيف.

ولهذه الغاية، فإننا ننتظر من حكومتنا وضع برنامج عمل طموح يفضي، مع حلول منتصف هذه العشرية، إلى تكوين خمسة آلاف إطار سنويا من الأطر المتوسطة والعليا في مجال الإعلام، وذلك بالاعتماد على المدارس العليا والمعاهد والجامعات. كما يتعين في الفترة ذاتها إعادة توجيه 10000 من حاملي الإجازات العلمية نحو مهن جديدة ذات الصلة بتكنولوجية الإعلام، مؤكدين بموازاة مع ذلك على ضرورة إعادة تأهيل الموارد البشرية في كل من المقاولة والإدارة بوضع برنامج مكثف للتكوين المستمر يرتكز بالأساس على المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

إن تنمية المجتمع الإعلامي في بلادنا لا يمكن أن تتحقق ما لم نجعل ولوج شبكة الأنترنيت، أمرا ممكنا وفي متناول كافة المواطنين والمواطنات في كل جهة من جهات المملكة، لذا يتعين على الفاعلين في هذا المجال أن يقترحوا عملا بما يقتضيه تطور السوق وديناميته صيغا مغرية وجذابة تكون في متناول أكبر عدد ممكن من المستعملين.

ولذا نهيب بحكومتنا أن تواصل بإرادة وحزم تحرير السوق وتحديد مفهوم جديد لمبدأ المصلحة العامة الشاملة واتخاذ الإجراءات الملائمة لتشجيع الخواص على اقتناء التجهيزات والبرامج المعلوماتية.

إن هذه الإجراءات سوف تساعد شبكة الأنترنيت على أن تنمو في السنوات المقبلة بنفس الوتيرة التي ينمو بها الهاتف النقال حاليا. وبذلك نكون قد عملنا على الانخراط في مجتمع الإعلام والمعرفة حريصين على تطوير حضورنا الثقافي في شبكات الاتصال الحديثة، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع بلادنا الدولي وعلى تلافي ما قد ينجم عن انفتاحنا الإعلامي من سلبيات تمس بهويتنا الثقافية.

وسيظل إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها من بين الرهانات الرئيسية التي يطرحها تقدم بلادنا، إذ يتعين أن نوفر لأجهزتنا الإدارية ما يلزم من أدوات تكنولوجية عصرية بما فيها "الأنترنيت" لتمكينها من الانخراط في الشبكة العالمية وتوفير خدمات أكثر جودة لمتطلبات الأفراد والمقاولات. كما سيمكن ذلك من الإسراع بمسلسل اللامركزية واللاتمركز والاستجابة لما تقتضيه الديمقراطية وشفافية أجهزة الدولة من متطلبات وما تزخر به من آمال.

إننا لمعتزون بالتطور المتنامي الذي حققته بلادنا في قطاع الإنتاج الإلكتروني الذي صار في طليعة القطاعات المصدرة الكبرى وكذا في القطاعات المرتبطة بتكنولوجية الإعلاميات.

ولذا يتعين علينا أن نولي اهتماما خاصا للمقاولات العاملة في هذا القطاع، باعتبارها تشكل خزانا مهما لإحداث مناصب الشغل وتفتح آفاقا واعدة في مجال التصدير والنمو الاقتصادي بصفة عامة، مشجعين على وجه الخصوص المقاولة المجددة والمبتكرة الصغرى والمتوسطة، غايتنا المثلى أن نجعل من بلدنا منتجا فاعلا وليس مجرد متلق مستهلك في هذا المجال.

وإننا لنهيب بالمؤسسات المالية أن توفر آليات مرنة وملائمة بشأن المساعدة على تكوين رأس مال وتحفيز الاستثمار بنماذج لضمان القروض، كما ندعو صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، للمشاركة في تمويل الصندوق المخصص لمساعدة المقاولات على الانطلاق والإقلاع، من خلال تشجيع هبات تحتضن المقاولات الصغيرة وتواكب نضجها وتطورها.

وقد وضعنا رهن إشارة القطاع المعني بالأمر فضاء قوامه 30000 متر مربع بالدار البيضاء بهدف استقبال المقاولات الفتية الخلاقة وتمكينها من إحداث المنشآت التكنولوجية ومن المناخ الملائم لنموها وتطورها. كما أننا رصدنا في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مبلغ 200 مليون درهم لتنمية تكنولوجية الإعلام السمعي البصري.

وفي نفس السياق نؤكد من جديد دعمنا لما يبذل من جهود لفتح أماكن وحظائر تكنولوجية عبر التراب الوطني كما هو الشأن بالنسبة للمشروع الذي قررنا إحداثه في بوزنيقة.

وإننا لننتظر من حكومتنا على الصعيد الجبائي أن تسرع بتحديد سياسة تحفيزية للمقاولة تعزيزا لتنافسيتها في الأسواق الدولية، وأن تعمل على الصعيد التنظيمي على التعجيل بإعداد النصوص القانونية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وحماية الحياة الشخصية والملكية الفكرية.

وإننا لنبارك إبرام اتفاقيات الشراكة ولاسيما الاتفاق الإطار بين الحكومة والجمعيات المهنية الذي من شأنه أن يحدث التفاعلات اللازمة للنهوض بالقطاع من خلال تعبئة الوسائل العمومية والخاصة في جو من الانسجام والتلاحم، مهيبين بكل الفاعلين في هذا القطاع الاستراتيجي بتعبئة جهودهم وتضافرها في سبيل جعله قاطرة محركة لما نتوخاه لبلادنا من تنمية وتحديث، مشيدين بكل الفعاليات المشاركة في هذه الندوة القيمة مؤكدين سابغ رعايتنا لها وداعين لها بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".